مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 27 عدد: 3 (رت 72) السنة: 2023

تقييم جودة الحوكمة
دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب– تونس
Governance Quality Assessment
Comparative study between Algeria-Morocco-Tunisia

د. خديجة سبتي[1]
المدرسة العليا للمحاسبة والمالية قسنطينة
ksebti@escf-constantine.dz

تاريخ الوصول 2022/12/22 القبول 2023/05/03 النشر على الخط 2023/06/05
Received 22/12/2022 Accepted 03/05/2023 Published online 05/06/2023

ملخص:
تسعى هذه الدراسة إلى تقييم جودة الحوكمة في الجزائر مقارنة بدول شمال افريقيا المغرب وتونس. قد تم تحليل معطيات المؤشرات العالمية الستة للحوكمة المقدمة من قبل البنك الدولي في الفترة ما بين سنة 2005 إلى غاية 2014. و تبين أن الحوكمة في المغرب و تونس أحسن من الجزائر، حيث حققت المغرب مستويات متقدمة في مؤشرات قياس الحوكمة و كذا كان الوضع بالنسبة لتونس، غير أنه بمستوى أقل بقليل من المغرب. أمّا الجزائر فقد رتبت في المقياس ما بين الفئة الأولى و الثانية و الثالثة أي أن مؤشرات الحوكمة السياسية و الاقتصادية و المؤسساتية في الجزائر حققت مستوى متأخر دون 50%، مما يدل على ضعف الحوكمة في الجزائر حسب هذه المؤشرات.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات العالمية للحوكمة، الحوكمة السياسية، الحوكمة الاقتصادية، الحوكمة المؤسساتية.

Abstract:
This study seeks to assess the quality of governance in Algeria compared to the countries of North Africa, Morocco and Tunisia. Data of the six Worldwide Governance Indicators has been analyzed for the period between 2005 until 2014 that are provided by the World Bank. Governance in Morocco and Tunisia is better than Algeria, they achieved advanced levels of governance indicators. Tunisia performance was not so far of that of Morocco but with inferior scores. However, Algeria was arranged in scale between the first, the second, and third category which means political, economic, and institutional governance indicators in Algeria achieved are weak that is below 50%. the latter percentage shows the weakness of governance in Algeria, according to these indicators.
Keywords: Worldwide Governance Indicators, political governance, economic governance, institutional governance.

[1] المؤلّف المراسل: **خديجة سبتي** البريد الإلكتروني: **ksebti@escf-constantine.dz**

1.مقدمة:

نال موضوع الحوكمة حيزا كبيرا من اهتمام صناع السياسات العمومية، بعدما تبين أن عدم تفعيل آليات الحوكمة يحول دون تحقيق التوازن الكلي للدولة، ذلك إثر تمكن عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد Oliver Williamson من التأكيد على أن الحوكمة الهرمية للمنظمات توفر تكلفة أقل من التبادل في السوق بالنسبة لبعض أنواع السلع، الأمر الذي يؤكد ان تدخل الدولة ينبغي ان يقتصر على تحفيز مختلف آليات الحوكمة. حيث يعتبر تقييم جودة الحوكمة للدول بمثابة قياس لقدرة الحكومات على التخلي عن دورها التقليدي كعون اقتصادي لصالح آليات الحوكمة.

يقول "Kaufmann " لا نستطيع أن نتحكم فيما لا يمكن قياسه. فوجود مقاييس للحوكمة هو مطلب للحكومات والمنظمات الدولية، فالحكومات تستخدم مقاييس الحوكمة لتقييم أداء الحكومة وتحديد أماكن الخلل التي تحتاج إلى تطوير، بالمقابل فإن المنظمات الدولية تستفيد من تلك المقاييس في تحديد نوع وحجم المساعدات اللازمة لكل دولة.[1]

مؤشرات قياس الحوكمة عديدة، هذا الكم الهائل من المقاييس يؤكد على أهمية قياس الحوكمة، والأهم من ذلك أن وجود هذه المقاييس في الدول تساعد الجهات التشريعية ومتخذي القرارات في إصدار تشريعات واتخاذ قرارات ذات جودة عالية.

كما تعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة المقدمة من قبل البنك الدولي من أهم المؤشرات التي تقيس جودة الحكم، التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة لتقييم **ما مدى جودة الحوكمة في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس؟** حيث ركزنا في هذا البحث على تحديد مستوى الحوكمة في الجزائر بصفة خاصة والمغرب وتونس عامة. يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية يمكن صياغتها كالآتي:

- ما المقصود بالحوكمة؟
- ماهي المؤشرات العالمية لقياس الحوكمة المقترحة من قبل البنك الدولي؟
- ما هو مستوى الحوكمة بالجزائر مقارنة بالمغرب وتونس؟

لتحليل الموضوع والاجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة نعتمد على الفرضية التالية:

- تعاني الجزائر من مستوى حوكمة ضعيف مقارنة بالمغرب وتونس.

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي للإجابة على السؤال الرئيسي ومن تم استعراض مستويات الحوكمة بكل من الجزائر والمغرب وتونس، ذلك باستخدام المؤشرات العالمية للحوكمة. قد تم اختيار الجزائر والمغرب وتونس للتشابه الكبير من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التاريخية بين الدول الثلاثة، الأمر الذي يساعد على اعطاء تصور عن مستويات الحوكمة في الجزائر مقارنة بتلك الدول.

غطت الدراسة الفترة الزمنية من سنة 2005 إلى 2014، كونها تميزت باستقرار نتائج المؤشر المستعمل وإمكانية إعطاء صورة واضحة عن جودة الحوكمة في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس. حيث شهدت الفترة التي تلتها عدم استقرار سياسي في الجزائر وتغير

[1]- Thomas, Mellissa. What do the worldwide governance indicators measure? European Journal of Development 2010. 22(1). P31.

الطاقم الرئاسي نتيجة الحراك وتلتها فترة جائحة كوفيد 2019 التي شلت العالم بأسره وليس فقط الجزائر، ما تسبب في تأخر الحكومة الجزائرية عن وضع وتنفيذ مخطط عمل للحكومة الجزائرية إلى غاية نهاية سنة 2021. و بما أن المؤشر المعتمد يتأثر كثيرا بالمستجدات الداخلية والخارجية بطريقة تحول دون تحقيق هدف الدراسة، تم اختيار الفترة من 2005إلى2014 التي ساد فيها فكر ضرورة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أن فترة الدراسة تغطي فترة بحبوحة مالية كبيرة عاشتها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول، من المفروض ان الفوائض المحققة تمكن من النهوض بالاقتصاد الجزائري وتسجيل معدلات حوكمة جيدة مقارنة بالمغرب وتونس.

2. التأصيل النظري للحوكمة

تعرف الحوكمة على أنها الطرق و الأساليب التي تدار بها الشؤون العامة للدولة، حيث أصبحت هذه الاخيرة تلعب دور المنسق و المنظم في ظل أسلوب الحوكمة[1]، و ظهر هذا الاخير كبديل للأسلوب التقليدي في الإدارة [2]. كما ينظر بعض الباحثين إلى الحوكمة على أنها عملية قيادة وتوجيه شؤون منظمة ما والتي قد تكون: دولة، مجموعة دول، جهة، جماعة محلية، مؤسسة عمومية أو خاصة، وذلك من خلال التنسيق الاستشارة، المشاركة والشفافية في اتخاذ القرارات.

كما تعرفها الأمم المتحدة على أنها" عملية اتخاذ القرارات والطريقة التي تنفذ بها تلك القرارات".[3] أما البنك الدولي فيعرف الحوكمة بأنها "الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية".[4]

فهي الطريقة التي تتبعها الحكومة لحل مشاكل المجتمع بالإضافة إلى تطبيق المبادئ الديمقراطية في المجتمعات[5] فتعكس كيف تتفاعل الحكومة مع المؤسسات الأخرى، و كيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين و كيف يتم اتخاذ القرار.[6]

ويرى آخرون أن الحوكمة تتعدى كونها تهتم بالإصلاح الإداري والاقتصادي وتطبيق مبادئ الديمقراطية، إلى كونها تهتم بحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وخلاف ذلك هو مؤشر على الإدارة غير الرشيدة.[7]

لذا يمكن القول أن الحوكمة تعتمد بشكل أساسي على الحكومة لتطبيقها، لأنها الوحيدة التي بإمكانها التنسيق بين مختلف الأطراف المشاركة في عملية الحوكمة لتحسين جودة و كفاءة العمل الحكومي، و الحد من الفساد، و تعظيم المردودية.

---

[1] - بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، الرياض، العدد 11، 2014.

[2] - Kettl, D.F. The Transformation of Governance: Globalization, Devolution, and the Role of Government. Public Administration review. 60 (6). 2000. 488-407. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.469.2856&rep=rep1&type=pdf, consulte le 02/06/2022 à 10:30.

[3] -United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP). What it is Governance?2009, P1. http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf, consulté le 04/06/2022 à 11:30.

[4] - World Bank. Managing Development: The Governance Dimension. Washington, DC.: The World Bank 1991. https://documents1.worldbank.org/curated/en/884111468134710535/pdf/34899.pdf , consulte le 06/05/2023 à 17:57. P15.

[5]- De Ferranti, D. M. Jacinto, J., Ody, A., & Ramshaw, G. How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action. Washington, D.C: Brookings Institution Press. 2009, p 8.

[6]- الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية: قضايا و تطبيقات. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 08.

[7] -Weiss, T. Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, Third World Quarterly. 2000. 21 (5). 795814-.

هناك أكثر من 140 مقياس لمؤشرات الحوكمة ومن أهمها المؤشرات العالمية للحوكمة Worlwide Governance Indicators المقدمة من طرف البنك الدولي، و التي تعتبر من أكثر المؤشرات شمولية و دقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة.[1]
يحتوي WGI على ستة مقاييس وكل مقياس يركز على موضوع من مواضيع الحوكمة، و كل مؤشر يمكن استخدامه كمؤشر مستقل لموضوع واحد من مواضيع الحوكمة. حيث صنف من أفضل المقاييس لأن كل مؤشر منه بني باستخدام 31 مصدر للبيانات و 441 متغير مما يضفي مزيدا من الشمولية للمؤشرات، بالإضافة إلى أن المؤشرات تغطي 213 دولة و إقليم، مما يجعله المقياس الوحيد المتاح الذي يشمل كل الدول و الأقاليم الأعضاء في الأمم المتحدة.[2]
تم وضع نتائج المؤشرات في مقياس لترتيب الدول من صفر (الأضعف) إلى 100 (الأقوى) بالإضافة إلى أن WGI يستخدم التوزيع النسبي "المئين" للدول بمعنى وجود ست فئات (0-10%، 10-25%، 25-50%، 50- 75 %، 75-90%، 90-100%) و هذا المقياس يوضح ترتيب الدول في كل مؤشر بين دول العالم، بالإضافة إلى أن هناك نسبة للخطأ في التقدير مقابل كل رقم.[3]
مؤشرات WGI هي: السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، جودة التشريعات التنظيمية، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة.

3. أبعاد الحوكمة في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس

يشير "Kaufmann " إلى ثلاثة أبعاد للحوكمة وهي حوكمة سياسية وحوكمة اقتصادية وحوكمة مؤسساتية.[4]

3.1. مؤشرات الحوكمة السياسية

تُعبر الحوكمة السياسية عن كيفية تعيين الحكومة وتغييرها، حيث تقاس من خلال مؤشرين: مؤشر المشاركة والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي.

3.1.1. مؤشر المشاركة والمساءلة Voice and Accountability (VA)

"يقيس مؤشر المشاركة و المساءلة مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير و حرية تكوين الجمعيات، و الإعلام الحر".[5]

---

[1] - Arndt, C., & Oman, C. Uses and Abuses of Governance Indicators. Paris, France: Development Centre Studies, OECD Publishing. 2006. P28. http://www.worldbank.org/ieg/governance/oman_arndt_paper.pdf consulte le 11/06/2022 à 14:30.

[2] - Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. The world Bank Development research group.2010. P26. http://www.brookings.edu/~/media/research/files/reports/2010/9/wgi%20kaufmann/09_wgi_kaufmann.pdf, consulté le 12/06/2022 à 14:50.

[3] - Ibid., P12.

[4] - Kaufmann, D., Kraay, A. & Mastruzzi, M. The Worldwide Governance Indicators: Six, One, or None. 2010. P2. http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/ResponseKL.pdf

[5] - Kaufmann, D., Kraay, A. &Mastruzzi, M. The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. Op.Cit.. Op.Cit.. P4.

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات. إن من أهم ركائز حقوق الإنسان هي تطبيق مبادئ الديمقراطية من مشاركة سياسية وحرية التعبير. أيضا مبدأ المحاسبة يمثل مدى قدرة المواطن على محاسبة المسؤولين عن نتائج قراراتهم، كل هذا يدعم حقوق الإنسان ويؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية،[1] إن تطبيق مبدأ المشاركة والمساءلة يساعد بشكل كبير على تقليل حجم الفساد وذلك نتيجة للرقابة المجتمعية من الأفراد والمنظمات الغير حكومية على أداء المسؤولين الحكوميين.

يوضح الشكل (**01**) تطور مؤشر المشاركة والمساءلة خلال الفترة 2005-2014. من خلال البيانات المتاحة يتضح انخفاض هذا المؤشر في الجزائر، حيث سجل نسبة تقل عن 20% من سنة 2007 إلى غاية سنة 2011، أما باقي الفترة فقد رتبت الجزائر بين دول العالم تبعا لمؤشر المشاركة والمساءلة في الفئة الثانية (10-25%).

وعند المقارنة بتونس و المغرب، نجد أن أداء تونس كان متذبذبا لكن أحسن من الجزائر على الاقل في الفترة من 2011 إلى 2014 التي رتبت فيها في الفئة الثالثة (25-50) وسجلت نسبة تقارب 50 بالمئة سنة 2014، على الرغم من تقارب أداء

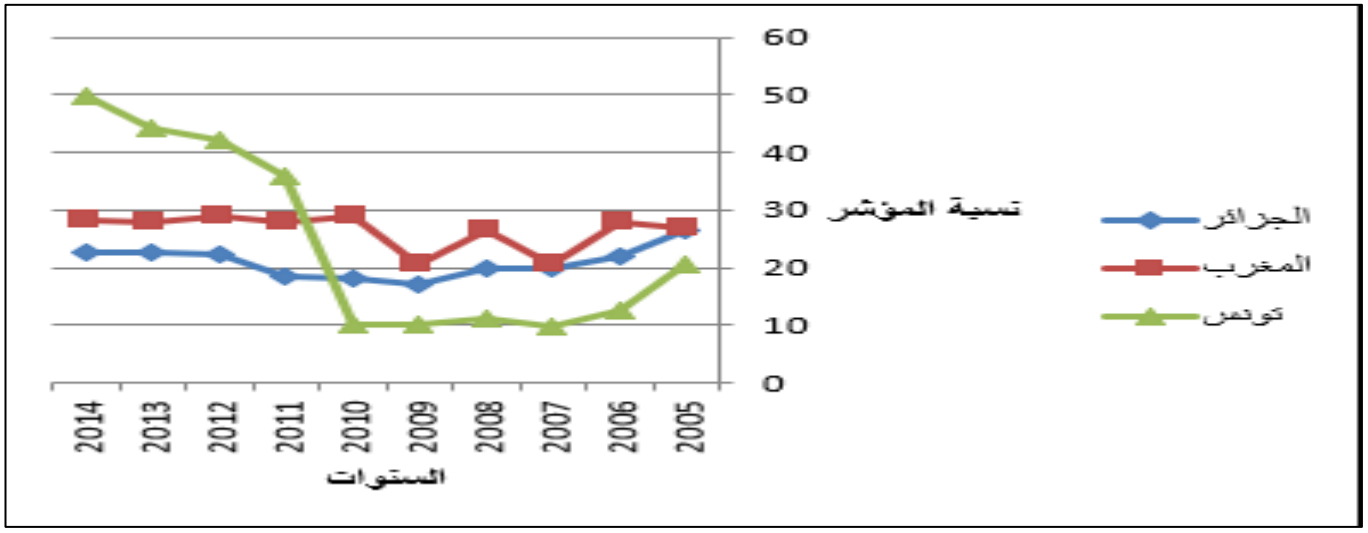

الجزائر مع المغرب (أداء ضعيف) إلى أن أداء دولة المغرب كان أفضل نسبيا من الجزائر حيث رتبت في الفئة الثالثة (25-50) و سجلت نسبة 28 بالمئة سنة 2014 على خلاف الجزائر التي سجلت نسبة 23 بالمائة تقريبا في نفس السنة.

الشكل (01): مؤشر المشاركة والمساءلة (الجزائر– المغرب–تونس)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البنك الدولي.[2]

يقول 'البسام'[3] أن الحكومات العربية تسجل قصورا في إشراك مختلف أطراف المجتمع في رسم السياسات و اتخاذ القرارات. حيث يعتبر أحد تقارير البنك الدولي أن "المساءلة هي نقطة الضعف الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

[1] - Mimicopoulos, et al. Public Governance Indicators : a Literature Review. New York : United nation publications. 2007. P 10.
[2] - World Bank. Country Data Report for Algeria. Worldwide Governance indicators. Development Reaserch.1996-2014. P6. http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/c65.pdf, consulté le 08/09/2022 à 17:00.
[3]- بسام عبد الله البسام، مرجع سابق، ص 19.

3.1.2. مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absent of Violence

" يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف". [1] يعد الاستقرار السياسي وغياب العنف مؤشر مهم من مؤشرات الحوكمة، فالاستقرار السياسي للدول يدعم فعالية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية.

حيث يوضح الشكل (**02**) تطور مؤشر الاستقرار السياسي خلال الفترة 2005-2014، من خلال البيانات المتاحة يتضح وجود انخفاض شديد في هذا المؤشر في الجزائر وصل إلى 10 % سنة 2012، أي أن الجزائر رتبت في الفئة الأولى (0-10%) بين دول العالم في 2012، أما ترتيبها في السنوات الأخرى لهذه الفترة كان في الفئة الثانية (10-25%).

لأُحظ عند المقارنة بالمغرب وتونس تقهقر كبير في مؤشر تونس الذي وصل إلى قمة الأداء الايجابي بما نسبته 54 بالمائة في 2006 ليبدأ في التراجع من سنة لأخرى ليصل إلى قمة الأداء السلبي ب 15 بالمائة في 2014، أي انتقلت تونس في الترتيب من الفئة الرابع (50-75) إلى الفئة الثانية (10-25) متأثرة بالظروف السياسية التي عانت منها في الآونة الاخيرة، أما المغرب فقد سجلت أداء ثابت حيث رتبت قي الفئة الثالثة (25-50).

الشكل (02): مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (الجزائر– المغرب تونس)

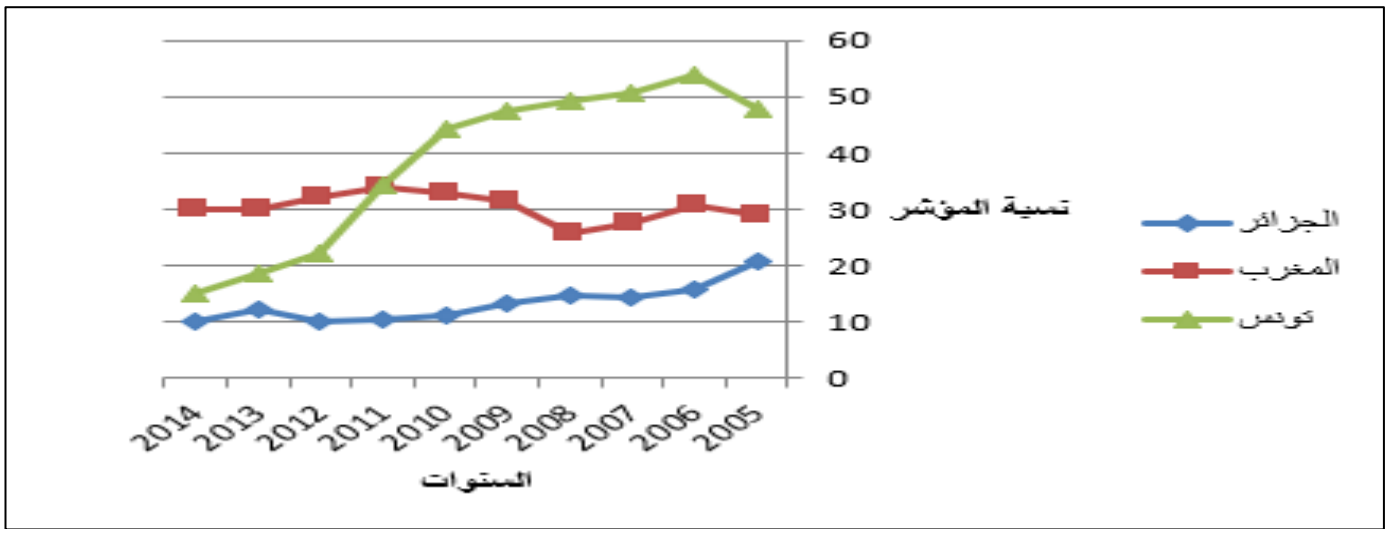

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البنك الدولي (2014)

إن الأعمال الإرهابية التي شهدتها الجزائر في ولاية تمنراست سنة 2012 كان لها أثر على نتائج مؤشر الاستقرار السياسي على اعتبار أن أحد العناصر الأساسية للمؤشر هو العنف ذو الطابع الإرهابي. ضف إلى هذا سير الحكومة الجزائرية في طريق الإصلاح من خلال إصدار مجموعة من الإصلاحات خلال هذه الفترة، منها إصلاح قانون الجماعات المحلية "البلدية" في سنة2011 ليتبعها إصلاح الستة الشهيرة في سنة2012: إصلاح نظام الانتخابات، قانون حالات التنافي في العهد البرلمانية، قانون توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، قانون الأحزاب السياسية، قانون الإعلام، وقانون الجمعيات.

[1] - Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. Op.Cit. P4.

3.2. مؤشرات الحوكمة الاقتصادية

تمثل الحوكمة الاقتصادية قدرة الحكومات على صنع السياسات العمومية وتنفيذها، وكذا تقديم خدمات عمومية ذات جودة عالية للمواطنين. حيث تقاس هي الأخرى من خلال مؤشرين اثنين: مؤشر جودة التشريعات التنظيمية ومؤشر فعالية الحكومة.

3.2.1. مؤشر جودة التشريعات التنظيمية Regulatory Quality (RQ)

"يقيس مؤشر جودة التشريعات التنظيمية مدى قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات و لوائح فعالة من شأنها مساعدة تنمية القطاع الخاص".[1]

يَعترف هذا المؤشر بالدور الذي يلعبه القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية بالتوازي مع القطاع العام. كما يهتم هذا المؤشر بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس و الطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في تشكيل عملية الحوكمة.[2]

يوضح الشكل (**03**) تطور مؤشر جودة التشريعات التنظيمية خلال الفترة 2005-2014، يتضح من خلال البيانات المتاحة وجود تقهقر في ترتيب الجزائر بين دول العالم ابتداء من سنة 2006 (تقريبا 30%) ليصل إلى (9%) في سنة 2012، أي انتقلت الجزائر في ترتيبها من الفئة الثانية (10-25%) بين دول العالم في2006 إلى الفئة الأولى (0-10%) في سنة 2012.

وعند المقارنة تبين ثبات هذا المؤشر بالنسبة للدول الثلاث الجزائر، المغرب وتونس، أداء تونس والمغرب كان متقارب، رتبتا خلال فترة الدراسة بين الفئة الرابعة (50-75) والفئة الثالثة (25-50)، على خلاف الجزائر التي سجلت أداء ضعيف جدا وصل إلى 9 بالمائة سنة 2014.

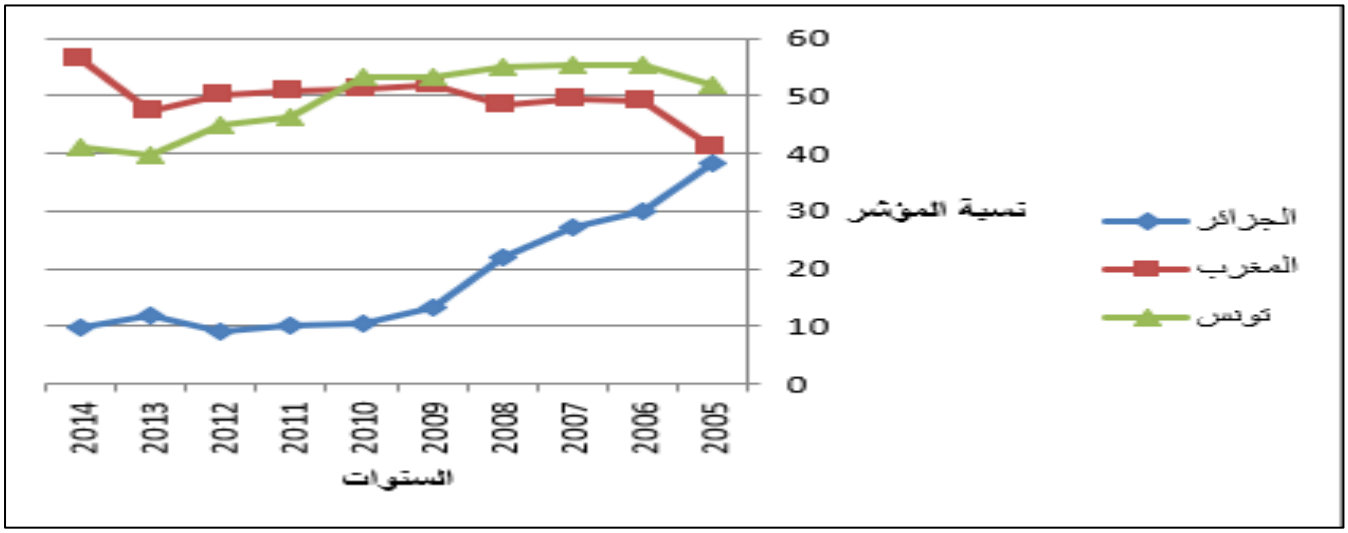

الشكل رقم (03): مؤشرات جودة التشريعات التنظيمية (الجزائر– المغرب تونس)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البنك الدولي (2014)

[1] - Kaufmann, The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. Op.Cit. P4.
[2] - Pradhan, R. P., & Sanyal, G. S. Good Governance and Human Development: Evidence form Indian States? Journal of Social and Development Science. 2011. 1 (1). P2.

يقيس مؤشر جودة التشريعات التنظيمية الحكومية مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من الداخل والخارج. أيضا يقيس المؤشر جودة التشريعات المنظمة للعلاقات بين الأطراف المساهمة في عملية الحوكمة: الحكومة، القطاع الخاص، المنظمات غير الربحية، المواطن، بالإضافة إلى مدى التزام الحكومة بتطبيق هذه الأنظمة. فضعف هذا المؤشر في الجزائر يمكن تفسيره بعدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، تفضيل المستثمر الوطني على المستثمر الأجنبي، عدم وجود خطوات جادة لتعزيز البيئة الاستثمارية في الجزائر، على عكس ما هو عليه الحال في دولتي المغرب وتونس.

3.2.2. مؤشر فعالية الحكومة Government Effectiveness (GE)

أحد أهم وعود تطبيق الحوكمة هو تطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي. الشيء الذي يتحقق بتقديم خدمات ذات جودة عالية المستوى للمواطنين بالإضافة إلى اعتماد وتطبيق قوانين ذات جودة عالية لتنظيم العمل الحكومي.

يحاول مؤشر فعالية الحكومة " قياس مدى جودة الخدمات العامة، و درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة و تطبيقها و مصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.[1]

الشكل (**04**) يوضح تطور مؤشر فعالية وكفاءة الأداء الحكومي خلال الفترة 2005-2014، حيث سجل هذا المؤشر في الجزائر صعود و هبوط في حدود نسبة 30 %، فسجل أعلى نسبة في 2005 و أدنى نسبة في 2007 و منه نجد أن الجزائر قد رتبت في الفئة الثالثة (25-50%) بين دول العالم.

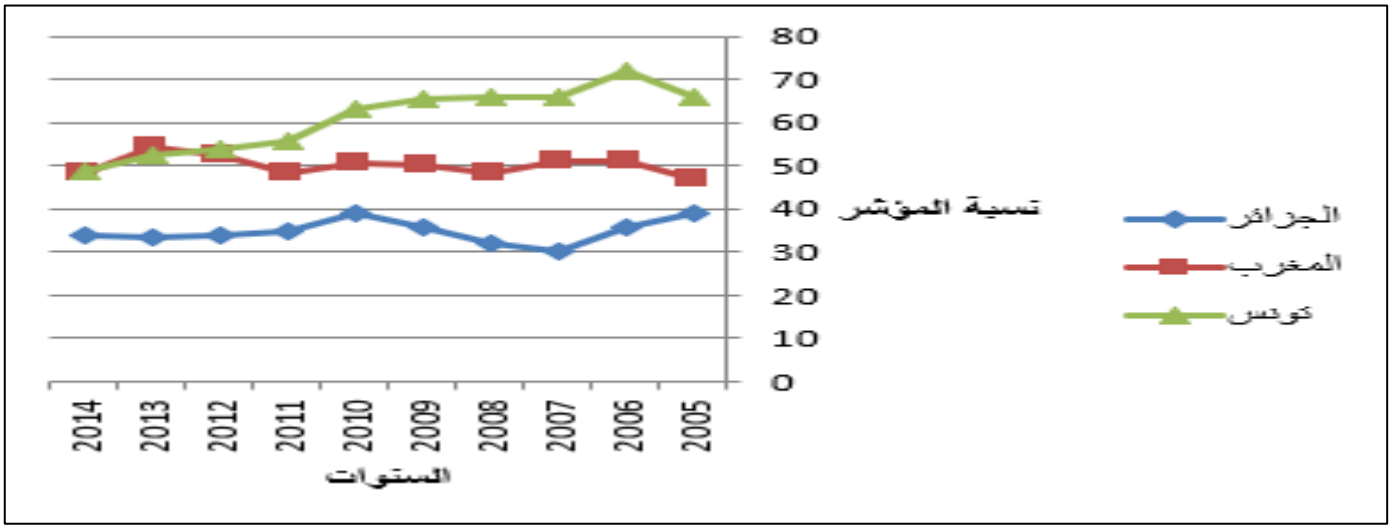

من خلال الشكل (04) يتضح أن تونس كانت أحسن أداء من الجزائر حيث رتبت في الفئة الرابعة (50-75) من 2005 إلى 2013 وسجل المؤشر نسبة أقل بقليل من 50 بالمائة في 2014، كما اقترب أداءها من أداء المغرب، التي سجلت ثبات في المؤشر بنسب تتراوح بين 46 بالمائة و 54 بالمائة.

الشكل (04): مؤشر فعالية الحكومة (الجزائر-المغرب-تونس)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البنك الدولي (2014)

[1] - World Bank. Country Data Report for Algeria 1996-2014. Op.Cit. P5.

يتضح من الأرقام السابقة التوجه المتذبذب والسلبي لمؤشر فعالية و كفاءة أداء الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة و خاصة في السنوات الأخيرة، هذا التوجه مؤشر على وجود خلل في طريقة عمل الحكومة و الذي أثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، و مدى التزام الحكومة بتطبيق الأنظمة و اللوائح المعتمدة من قبل السلطة التشريعية.

3.3. مؤشرات الحوكمة المؤسساتية

تُبين الحوكمة المؤسساتية مدى احترام الحاكم والمحكوم للمؤسسات التي تؤطر العلاقة بينهم، وتقاس الحوكمة المؤسساتية من خلال مؤشرين: مؤشر السيطرة على الفساد ومؤشر سيادة القانون.

3.3.1. مؤشر السيطرة على الفساد Control of Corruption (CC)

محاربة الفساد هو أحد خصائص الحوكمة، بالإضافة إلى أن السيطرة على الفساد يدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وفقا لWGI فإن مؤشر السيطرة على الفساد" يقيس المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تُحجَّم المكاسب الشخصية الكبيرة و الصغيرة، و كذلك الحد من سيطرة النخب و أصحاب المصالح على الحكم".[1]

بمعنى أن هذا المؤشر يقيس إلى أي مدى يمكن السيطرة على الفساد في بلد ما و هذا يشمل جميع أنواع الفساد، كما يساعد في معرفة مدى سلطة المواطنين على محاسبة المسؤولين الحكوميين عن أخطائهم، بالإضافة إلى مراقبة أداء الحكومة.

الشكل (05): مؤشر السيطرة على الفساد (الجزائر–المغرب–تونس)

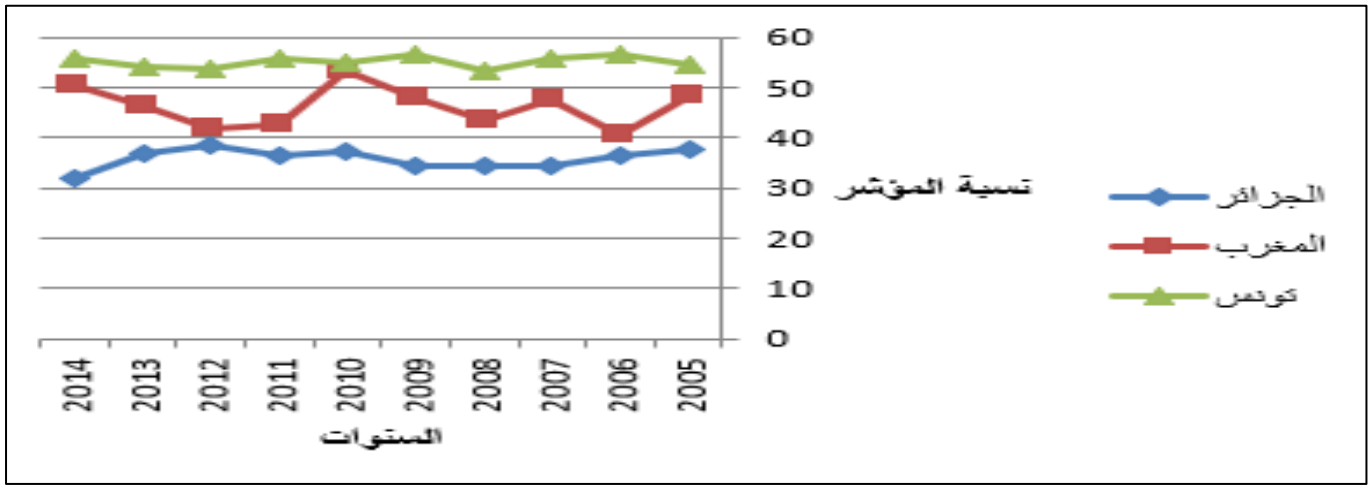

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البنك الدولي (2014)

يوضح الشكل (**05**) تطور مؤشر السيطرة على الفساد خلال الفترة 2005-2014، فبالنسبة للجزائر من الواضح أن هناك استقرار في نتائج المؤشر يتراوح في حدود 34 بالمائة و38 بالمائة، حيث رتبت الجزائر بين دول العالم في الفئة الثالثة (25-50 %)، مما يبين أداء منخفض في مؤشر محاربة الفساد.

[1] - Kaufmann, D., Kraay, A., &Mastruzzi, M. The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. Op.Cit. P4.

إن الفساد بأنواعه الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية له أثاره المدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأثيره السلبي يمتد إلى التنمية المستدامة، لذلك فإن مؤشر السيطرة على الفساد هو من المؤشرات المهمة في قياس جودة الحكم للحكومات.[1]

وفي سبيل مكافحة الفساد، عمدت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ خطوات كان الغرض منها تجريم الفساد، ومن هذه الخطوات إنشاء قانون الوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006.[2] الأمر الذي يوضح رغبة الحكومة الجزائرية الجادة في السيطرة على الفساد.

3.3.2. مؤشر سيادة القانون The rule of law (RL)

يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة، والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف.[3]

يحظى مبدأ سيادة القانون بقدر أوفى من الأهمية التي يتعدى تأثيرها الفرد لشيمل المجتمع وقطاع الأعمال. يساعد ارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد في خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة وبين القطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى، وهذه الثقة تساعد على دعم الاستثمار وخلق بيئة استثمارية صحية.[4] أيضا تساعد سيادة القانون على الإبداع والابتكار كنتيجة لحماية حقوق الملكية الفكرية. لذلك فمؤشر سيادة القانون عنصر مهم من عناصر الحوكمة.[5]

يوضح الشكل (**06**) تطور مؤشر سيادة القانون في الجزائر خلال الفترة 2005-2014. على الرغم من انخفاض الترتيب المئوي للجزائر بين دول العالم بالنسبة لهذا المؤشر ابتداء من سنة 2005، إلا أنه يتضح من خلال البيانات المتاحة وجود ثبات نسبي في ترتيبها (رتبت ضمن الفئة الثالثة 25-50%).

الشكل (06): مؤشر سيادة القانون (الجزائر-المغرب-تونس)

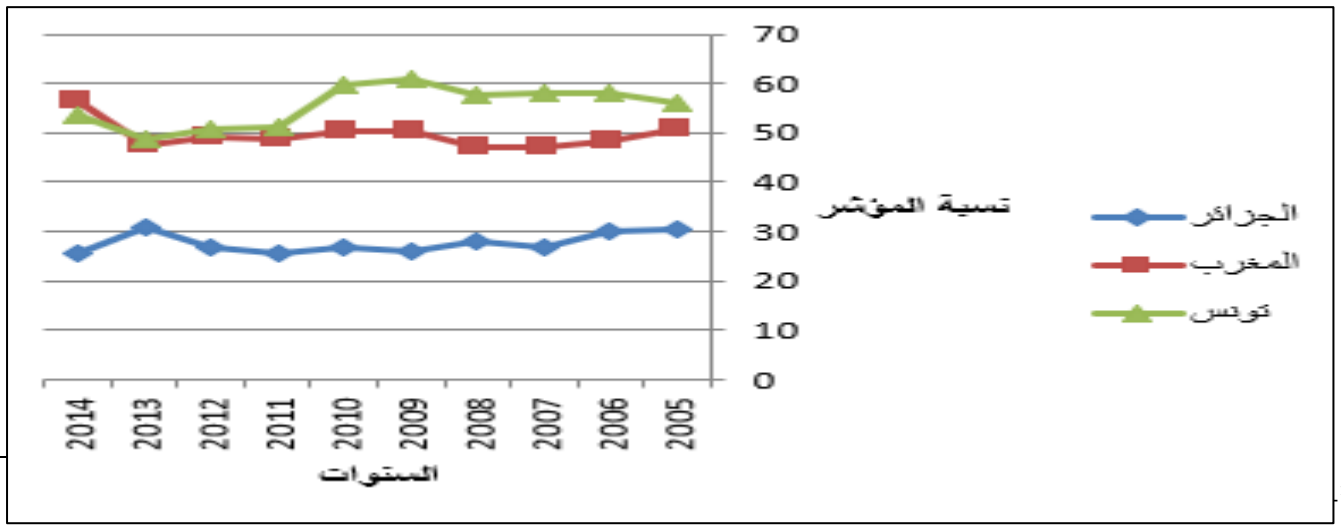

[1]

[2]- قانون رقم 06-01، مؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، الجريدة الرسمية، عدد 14.

[3] - Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. Op.Cit. P4.

[4]- البنك الدولي، الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقي: تحسين التضمينية والمساءلة، إدارة الحكم: أحكام و أخبار، تقرير رقم 46932، 2007، المجلد 01، العدد 01، ص14.

[5]- بسام عبد الله البسام، مرجع سابق، ص 13.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البنك الدولي (2014)

يوضح الشكل رقم (06) تطور مؤشر سيادة القانون، فعند مقارنة الجزائر مع دولتي المغرب وتونس، نجد أن أداءهما كان أحسن، حيث رتبت تونس في الفئة الرابعة (50-75) بين دول العالم خلال فترة الدراسة ما عدا سنة 2013، التي انخفض فيها ترتيبها إلى الفئة الثالثة (25-50)، أما بالنسبة للمغرب فقد كان الأداء متذبذب بين الفئة الثالثة والرابع في حدود 47 و56 بالمائة خلال فترة الدراسة.

تساعد سيادة القانون على خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة وبين القطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى وعلى دعم الاستثمار وخلق بيئة استثمارية صحية. أيضا تساعد سيادة القانون على دعم الإبداع والابتكار كنتيجة لحماية حقوق الملكية الفكرية. بالنسبة لاستقرار نسب المؤشر فهذا يعني أنه لابد من تسريع عملية إصلاح القضاء والجهات ذات العلاقة بتطبيق القانون للحصول على نتائج أفضل.

4. جودة الحوكمة في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس

لقد تم من خلال ما سبق تحليل مختلف المؤشرات التي تقيس الحوكمة، حيث تبين أن الجزائر هي الأقل ترتيبا بين دول شمال افريقيا المغرب وتونس، لكن يبقى الأمر غير واضح فيما إذا كانت المغرب أحسن أو تونس هي الأحسن، فمن خلال هذا الجزء سيتم الجمع بين المؤشرات الستة للحوكمة المقدمة من قبل البنك الدولي لتقييم جودة الحوكمة بصفة عامة للدول الثلاث، وذلك من خلال الاستعانة بالمعادلة التالية للحصول على معطيات الجدول (07):

$$I_{n=}\sqrt[6]{I1\ I2\ I3\ I4\ I5\ I6}$$

I_1: نسبة مؤشر المشاركة و المساءلة

I_2: نسبة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف

I_3: نسبة مؤشر جودة التشريعات التنظيمية

I_4: نسبة مؤشر فعالية الحكومة

I_5: نسبة مؤشر السيطرة على الفساد

I_6: نسبة مؤشر سيادة القانون

I_n: نسبة جودة الحوكمة

يوضح الشكل (**07**) تطور مؤشر جودة الحوكمة خلال الفترة 2005-2014، رتبت الجزائر ما بين الفئة الثانية والثالثة لكن بنسب متقاربة تتراوح ما بين 19 و31 بالمائة، أما المغرب فقد كانت أحسن ترتيبا ورتبت في الفئة الثالثة مسجلة ثبات ملحوظ بنسب تتراوح بين 38 و 49 بالمائة، أما تونس فقد رتبت هي الاخرى في الفئة الثالثة (25-50) بنسب تتراوح بين 40 و 46 بالمائة.

كما يوضح الشكل (07) أن أداء الجزائر منخفض وفي تقهقر ملحوظ خلال فترة الدراسة، عند المقارنة نجد أن المغرب وتونس سجلتا أداء ثابت ومرتفع نسبيا لكن أقل من 50 بالمائة، لقد تصدرت المغرب الترتيب لتليها تونس ثم الجزائر، على الرغم من

الاستقرار الذي سجله مؤشر قياس الحوكمة في المغرب على مستوى جميع المؤشرات، إلا أن تونس كانت أحسن في السنوات القليلة

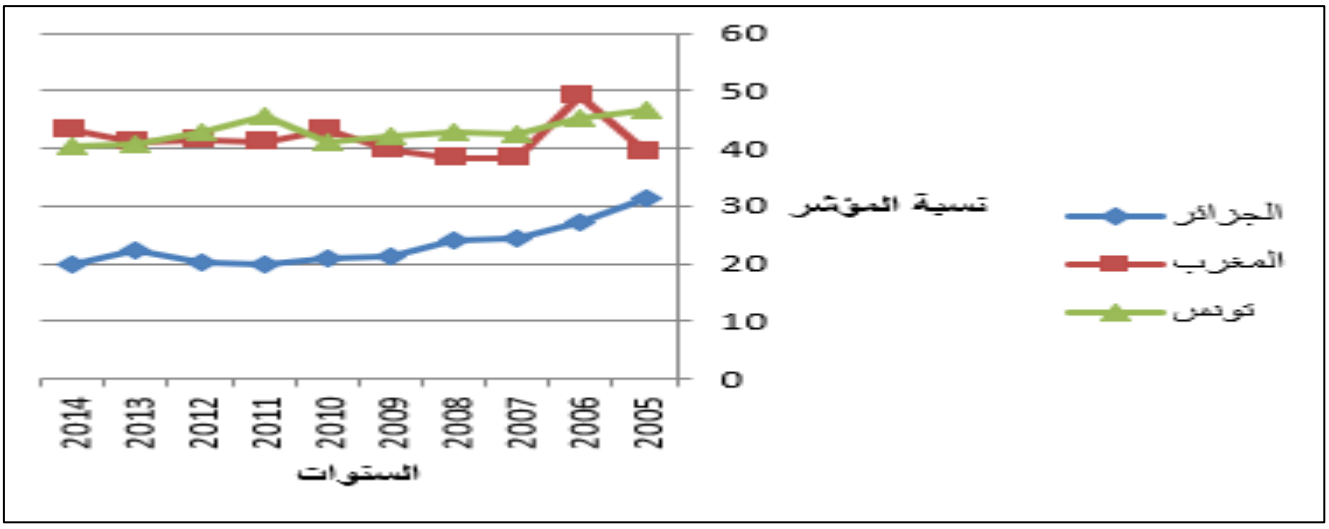

الماضية.

الشكل (07): مؤشر جودة الحوكمة (الجزائر–المغرب–تونس)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البنك الدولي (2014)

استفادة الجزائر والمغرب وتونس من نتائج هذه المؤشرات التي تقيس مستوى الحوكمة، ما سيمكنها من اكتشاف مواطن القوة والضعف للقرارات التي تتخذها ومدى كفاءة وفعالية الطرق والاساليب التي تنفذ بها هذه القرارات، و أماكن الخلل التي يجب أن تسارع إلى الارتقاء بها، سيظل و يبقى القياس و التقييم الذين توفرهم هذه المؤشرات أهم السبل الكفيلة بتوضيح مستوى الحوكمة المحقق وفي ما يلي عرض لأهم النقاط التي تم التوصل اليها من خلال الدراسة:

- لقد استفادت كل من الجزائر والمغرب وتونس من تقييم المؤشرات العالمية للحوكمة WGI (مؤشر السيطرة على الفساد، مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر جودة التشريعات التنظيمية، مؤشر سيادة القانون، مؤشر المشاركة والمساءلة) المقدمة من قبل البنك الدولي.
- من خلال تحليل نتائج المؤشرات العالمية الست للحوكمة في الجزائر من 2005 إلى 2014، تبين أنها رتبت في المقياس بين الفئة الأولى والثانية والثالثة أي أن مؤشرات الحوكمة السياسية و الاقتصادية و المؤسساتية في الجزائر هي ما دون 50% و أقل من ذلك بكثير، بمعنى أن هناك حوكمة ضعيفة في الجزائر حسب هذه المؤشرات.
- عند مقارنتها بالمغرب نرى أن المؤشرات سجلت تفاوتا ملحوظا، حيث رتبت المغرب في الفئة الرابعة (50–75) في مؤشر الحوكمة السياسية الذي يتكون من مؤشر السيطرة على الفساد و مؤشر سيادة القانون، و كذا في مؤشر جودة التشريعات التنظيمية بنسبة أكثر من 50 بالمائة، مما يدل على وجود حوكمة جيدة في المغرب، أما بالنسبة لباقي المؤشرات فقد سجلت أداء ما دون 50 بالمائة، لكن بنسب أحسن من الجزائر.

- أما عندما نقارن مؤشرات الحوكمة الجزائرية بما سجلته المؤشرات التونسية، نجد هذه الأخيرة أحسن من الجزائر على الرغم من أنها هي الاخرى كانت ما دون 50 بالمائة، أي أنها سجلت أداء منخفض.
- سُجل قصور كبير في إشراك مختلف أطراف المجتمع في رسم السياسات واتخاذ القرارات، حيث رتبت الجزائر بين دول العالم تبعا لمؤشر المشاركة والمساءلة في الفئة الثانية (10-25%)، أما المغرب و تونس فقد سجلتا أداء أحسن و رتبتا في الفئة الثالثة (25-50) سنة 2014.
- اتضح وجود انخفاض شديد في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر وصل إلى 10 % سنة 2012، والراجح أنه تأثر بأعمال العنف ذات الطابع الإرهابي التي شهدتها مدينة تمنراست في2012. إن انخفاض هذا المؤشر يبين عدم فعالية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية، وبمقارنتها مع الدول الأخرى نجد أن تونس سجلت انخفاض بالمؤشر بسبب الظروف السياسية للبلاد، حيث انتقلت إلى الفئة الثانية (10-25) في 2014، أما أداء المغرب فكان أكثر ارتفاعا واستقرارا حيث رتبت في الفئة الثالثة (25-50).
- ضعف مؤشر جودة التشريعات التنظيمية الحكومية في الجزائر، الذي يمكن تفسيره بعدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، تفضيل المستثمر الوطني على المستثمر الأجنبي، وعدم وجود خطوات جادة لتعزيز البيئة الاستثمارية في الجزائر، لكن بالمقارنة سجلت المغرب أداء مرتفع وكان أكبر من 50 بالمائة وكدا تونس حيث رتبت في الفئة الثالثة (25-50).
- سجل مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر صعود وهبوط في حدود نسبة 30 %، هذا التوجه مؤشر على وجود خلل في طريقة عمل الحكومة و الذي أثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، و مدى التزام الحكومة بتطبيق الأنظمة و اللوائح المعتمدة من قبل السلطة التشريعية، حيث رتبت الدول الثالث في الفئة الثالثة (25-50) حسب هذا المؤشر.
- بيَّن مؤشر السيطرة على الفساد في الجزائر أداء منخفض، حيث رتبة الجزائر بين دول العالم في الفئة الثالثة (25-50 %). لكن تجدر الإشارة أنه في سبيل مكافحة الفساد، عمدت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ خطوات كان الغرض منها تجريم الفساد، ومن هذه الخطوات إنشاء قانون الوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006. الأمر الذي يوضح بشكل جلي رغبة الحكومة الجزائرية الجادة في السيطرة على الفساد. كما جاء في تقرير للبنك الدولي أن الجزائر تبشر بتحسن في مستوى الحوكمة والوقاية من الفساد و هذا راجع إلى الإصلاحات المكثفة التي هي في طور الانجاز. وبالمقارنة مع دولتي المغرب و تونس نجد أنها رتبتا في الفئة الرابعة (50-75)، أي قدرتها على السيطرة على الفساد كانت جيدة في 2014 على خلاف الجزائر.
- تساعد سيادة القانون على خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة وبين القطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى، كما تساعد على دعم الاستثمار وخلق بيئة استثمارية صحية. إضافة إلى دعم الإبداع والابتكار كنتيجة لحماية حقوق الملكية الفكرية. وبالنسبة للجزائر فقد سُجل ثبات مؤشر سيادة القانون، حيث رتبت الجزائر ضمن الفئة الثالثة (25-50%)، مما يتطلب تسريع عملية إصلاح القضاء والجهات ذات العلاقة بتطبيق القانون للحصول على نتائج أفضل. أما أداء الدول الأخرى فقد كانت أحسن، حيث رتبتا في الفئة الرابعة (50-75) بين دول العالم.

5. خاتمة

لقد سعت هذه الدراسة إلى تقييم مدى جودة و تباين الحوكمة في دول شمال إفريقيا الجزائر و المغرب و تونس حيث تم التوصل إلى أن أداء الجزائر في مؤشرات الحوكمة كان أقل من المأمول في الفترة 2005 إلى 2014، و على الرغم من الإصلاحات التشريعية المعمولة، لا تزال الحاجة ماسة إلى تفعيل و تجسيد على أرض الواقع ما تم سنه من أنظمة و تعليمات، لتكون هناك خطوة جادة لمكافحة الفساد و تحسين مردودية الدولة، حيث لابد من أن تدرك الحكومة لدورها الجديد المتمثل في التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة و القيادة، لكي تفسح المجال و تهيئ مجال المنافسة للقطاع الخاص من جهة، و يتم إشراك مختلف الجهات أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات للسيطرة قدر الإمكان على نظام القواعد المعمول بها حقيقة على المستوى الجزئي من جهة أخرى.

6. المراجع

1. بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، الرياض، العدد 11، 2014.

2. البنك الدولي، الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقي: تحسين التضمينية والمساءلة، إدارة الحكم: أحكام و أخبار، تقرير رقم 46932، 2007، المجلد 01، العدد 01

3. قانون رقم 06-01، مؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، الجريدة الرسمية، عدد 14.

4. الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية: قضايا و تطبيقات. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

5. Arndt, C., & Oman, C. Uses and Abuses of Governance Indicators. Paris, France: Development Centre Studies, OECD Publishing. 2006. http://www.worldbank.org/ieg/governance/oman_arndt_paper.pdf consulte le 11/06/2022 à 14:30.

6. De Ferranti, D. M. Jacinto, J., Ody, A., & Ramshaw, G. How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action. Washington, D.C: Brookings Institution Press. 2009.

7. Kaufmann, D., Kraay, A. & Mastruzzi, M. The Worldwide Governance Indicators: Six, One, or None. 2010. 12/06/2022 à 14:50. http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/ResponseKL.pdf

8. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. The world Bank Development research group.2010. http://www.brookings.edu/~/media/research/files/reports/2010/9/wgi%20kaufmann/09_wgi_kaufmann.pdf, consulte le 12/06/2022 à 14:50.

9. Kettl, D.F. The Transformation of Governance: Globalization, Devolution, and the Role of Government. Public Administration review. 60 (6). 2000. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.469.2856&rep=rep1&type=pdf, consulte le 02/06/2022 à 10:30 .

10. Mimicopoulos, et al., Public Governance Indicators : a Literature Review. New York : United nation publications. 2007.

11. Pradhan, R. P., & Sanyal, G. S. Good Governance and Human Development: Evidence form Indian States? Journal of Social and Development Science. 2011. 1 (1).

12. Thomas, Mellissa. What do the worldwide governance indicators measure? European Journal of Development 2010. 22(1) :31-54.

13. United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP). What it is Governance? 2009. http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf, consulté le 04/06/2022 à 11:30.

14. Weiss, T. Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, Third World Quarterly. 2000. 21 (5).

15. World Bank. Country Data Report for Algeria. Worldwide Governance indicators. Development Reaserch 1996-2014. http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/c65.pdf, consulte le 08/09/2022 à 17 :00.

16. World Bank. Managing Development: The Governance Dimension. Washington, DC.: The World Bank 1991. https://documents1.worldbank.org/curated/en/884111468134710535/pdf/34899.pdf , consulte le 06/05/2023 à 17:57.